الخليج بين المخاطر والتشظي

دراسة العميد الركن نضال زهوي

مدير مركز الدراسات الأنترواستراتيجية

١. العنوان: الخليج بين المخاطر والتشظي: تحولات النظام الإقليمي الخليجي في ظل إعادة تشكيل موازين القوى

٢. إشكالية الدراسة: هل ما يشهده الخليج العربي هو مجرد تباينات سياسية ظرفية، أم أننا أمام تشظٍّ بنيوي في النظام الخليجي ناتج عن تداخل المخاطر الخارجية مع تناقضات داخلية متراكمة؟

٣. أسئلة البحث:

ما طبيعة المخاطر التي تواجه الخليج اليوم؟

هل أسهمت هذه المخاطر في إضعاف التماسك الخليجي؟

كيف أثّرت التحالفات الجديدة (خصوصًا مع إسرائيل) على بنية النظام الخليجي؟

هل التشظي الحالي قابل للاحتواء أم مرشّح للتعمّق؟

٤. فرضية الدراسة:

تفترض الدراسة أن دول الخليج انتقلت من نموذج الأمن الجماعي إلى نموذج الأمن التنافسي، حيث لم تعد المخاطر الخارجية عامل توحيد، بل أصبحت عاملًا كاشفًا للتناقضات البنيوية داخل النظام الخليجي.

٥. المنهج المعتمد:

المنهج التحليلي البنيوي

مقاربة النظام الإقليمي والاستعانة بتحليل السياسات المقارنة بين دول الخليج

إعتمدنا تقسيم الدراسة على الشكل التالي:

المقدمة

الفصل الأول: الإطار النظري لمفهوم النظام الإقليمي الخليجي

الفصل الثاني: المخاطر الخارجية وتحولات البيئة الاستراتيجية

الفصل الثالث: التحالفات الجديدة وأثرها على التوازن الخليجي

الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية

الخاتمة

الخليج بين المخاطر والتشظي

المقدمة:

منذ إنشاء مجلس التعاون الخليجي في عام ١٩٨١ لتعزيز التعاون الإقتصادي وتعزيز الأمن والإستقرار وتنسيق المواقف السياسية على أثر المتغيرات الجيوسياسية الحاصلة في الخليج بعد نجاح الثورة الإسلامية الإيرانية لسد الفجوة الناشئة عن تحالفات الشاه قبل الثورة مع الغرب بشكل عام والولايات المتحدة الأمريكية بشكل خاص بالإضافة الى تنسيق الجهود في الحرب العراقية الإيرانية

لم يعد الخليج العربي يواجه مخاطر تقليدية يمكن احتواؤها عبر التحالفات الأمنية أو التوافقات السياسية الظرفية، بل بات أمام بيئة مركّبة من التهديدات المتداخلة، تتقاطع فيها التحولات الدولية مع تناقضات داخلية آخذة في التعمّق, ففي الوقت الذي تتراجع فيه مظلة الحماية التقليدية، وتتصاعد فيه أدوار فاعلين جدد في الإقليم، تتجه دول الخليج بشكل متزايد إلى سياسات قطرية تعطي الأولوية للمصلحة الوطنية الضيقة على حساب العمل الجماعي.

هذا التحول لا يعكس فقط اختلافًا في التقديرات السياسية، بل ينذر بانتقال النظام الخليجي من مرحلة التماسك النسبي إلى حالة تشظٍّ وظيفي، تصبح فيها مؤسسات التعاون عاجزة عن إدارة الأزمات، ويغدو التنافس بين الحلفاء السابقين مصدرًا إضافيًا للمخاطر

يشكّل الخليج العربي أحد أكثر الأقاليم حساسية في النظام الدولي المعاصر، ليس فقط لاعتبارات الطاقة والموقع الجيوسياسي، بل لكونه نظامًا إقليميًا نشأ تاريخيًا على قاعدة الهشاشة الأمنية مقابل التماسك السياسي النسبي. وقد مثّل مجلس التعاون لدول الخليج العربية منذ تأسيسه عام ١٩٨١ إطارًا مؤسساتيًا لإدارة المخاطر وتنسيق السياسات، خصوصًا في مواجهة التهديدات الخارجية.

إلا أن التحولات المتسارعة في البيئة الإقليمية والدولية خلال العقد الأخير، ولا سيما إعادة تموضع الولايات المتحدة، وتصاعد الأدوار الإقليمية غير العربية، وظهور تحالفات أمنية جديدة، أدّت إلى إعادة طرح سؤال جوهري حول طبيعة التماسك الخليجي وحدوده. فبدل أن تشكّل هذه التحديات عامل دفع نحو

مزيد من التنسيق، برزت مؤشرات متزايدة على تباينات استراتيجية بين دول الخليج، وصلت في بعض الملفات إلى حد التنافس المباشر.

في هذا السياق، تطرح هذه الدراسة مفهوم التشظي الخليجي بوصفه حالة انتقالية بين نظام إقليمي متماسك نسبيًا، ونظام أكثر تفككًا تُدار فيه العلاقات وفق منطق المصالح القُطرية والتحالفات المرنة. وتسعى الدراسة إلى تحليل مصادر المخاطر التي تواجه الخليج، وتفكيك العلاقة بين هذه المخاطر وبين مظاهر التشظي السياسي والأمني، من هنا تنطلق هذه الدراسة من مقاربة تحذيرية–استشرافية، لا تهدف إلى توصيف الواقع فحسب، بل إلى استشراف المسارات التي قد يقود إليها استمرار الاتجاهات الراهنة، والتنبيه إلى كلفة تجاهل مؤشرات التفكك قبل تحوّلها إلى أزمات مفتوحة.

الفصل الأول: المخاطر الخارجية والداخلية للنظام الخليجي

تمهيد

تتسم بيئة الخليج العربي اليوم بتداخل متسارع بين المخاطر الخارجية والداخلية. فالتحديات لم تعد محصورة ضمن صدامات تقليدية أو تهديدات محددة، بل أصبحت شبكة معقدة من الضغوط السياسية والاقتصادية والأمنية، تتفاعل بشكل قد يحوّل النظام الخليجي من حالة تماسك نسبي إلى تشظي وظيفي, هذا الفصل يقدّم تحليلًا معمّقًا لكل من هذه المخاطر، مع إبراز انعكاساتها البنيوية على النظام الإقليمي.

أولًا: المخاطر الخارجية

- **إعادة التموضع الأميركي**

تراجع الالتزام العسكري والأمني التقليدي تجاه الخليج، وربط الدعم بالشروط السياسية والاقتصادية, لذلك قامت المملكة العربية السعودية بالتحوط الإستراتيجي بإتفاقيات متعددة مع الصين وإتفاق دفاع مشترك مع باكستان وتفاهمات مع إيران.

أما الإمارات العربية المتحدة التي قد دخلت في الإتفاقيات الإبراهيمية مع الكيان الصهيوني وضعت نفسها في خدمة المشروع الصهيوأمريكي في منطقة الخليج ودولا أخرى حتى لو كانت هذه الخدمة تتعارض مع مصالح خليجية أخرى.

وهذا بسبب الفراغ الأمني التي خلفته الولايات المتحدة الأمريكية بالإضافة الى ضربة قطر من قبل الكيان الإسرائيلي جعل كل دولة خليجية تبحث عن شراكات فردية، ما يعمّق التباينات بين الدول, هذا التحول قد يؤدي إلى سباق تحوّط أمني فردي بدلاً من أمن جماعي متكامل.

- **النفوذ الإسرائيلي**

التطبيع مع إسرائيل وظهورها كعامل أمني في المنطقة, يعزز تفاوت الحماية والأولويات بين دول الخليج، ويحوّل بعض الملفات الأمنية إلى قضايا مفتوحة للتنافس الداخلي.

وهذا قد يجعل التدخل الإسرائيل في المنطقة الخليجية عاملاً لتعديل موازين القوى داخليًا، بدل أن يكون مجرد شريك خارجي.

فالموقف السعودي من التطبيع مع الكيان الإسرائيلي بحيث أنه لن يكون مقبولا الا بعد تسوية القضية الفلسطينية على أساس مبادرة السلام العربية ٢٠٠٢ غير متوافق عليه مع باقي دول الخليج وخصوصا الدول التي كانت سباقة في التطبيع مثل الإمارات والبحرين وهذا التناقض ممكن أن يؤدي الى صراع بين الأطراف الخليجية تعطي الإسرائيلي قدرة على الدخول الى الملفات المعادية لها في الخليج عبر منافذ خليجية.

- **التهديد الإيراني والتوترات الإقليمية**

السياسات الإيرانية في البحرين، اليمن، العراق، والساحل الغربي للخليج يتطلب الردع الخليجي تنسيقًا جماعيًا، لكنه غالبًا ما يتحوّل إلى سياسات منفردة, عدم التنسيق يؤدي إلى فشل جماعي في مواجهة التهديدات، وارتفاع احتمالات سوء التقدير.

رغم ذلك فإن العلاقات الخليجية الإيرانية ليست جماعية إنما تتفاوت ما بين العلاقات المميزة مع دولة قطر وسلطنة عمان الى تفاهمات إيجابية مع المملكة العربية السعودية وتتباين مع البحرين وتتضارب مع الإمارات رغم العلاقات الدبلوماسية بسبب تطبيعها مع الكيان الصهيوني وهذا يؤدي الى عدم التماسك في المواقف الخليجية ضد إيران

- التحديات الاقتصادية العالمية فتقلب أسعار النفط، و تذبذب الأسواق المالية، وتأثيرات التنافس الاقتصادي الخارجي (الصين، الهند، أوروبا), يؤدي إلى ضغوط على الميزانيات الوطنية ويزيد من المنافسة على الموارد بين دول الخليج.

ثانيًا: المخاطر الداخلية

- الاختلافات الاقتصادية والتنموية فالسياسات الاقتصادية غير المتكاملة، التنافس على الاستثمار والموانئ، واستراتيجيات الطاقة المتباينة, فالصراع بان جليا على أرض اليمن وأرض الصومال وموانئ القرن الأفريقي ينعكس سلبا على الاقتصاد حيث أصبح أداة للتنافس لا للتكامل، ما يزيد هشاشة النظام الإقليمي.

- التباينات السياسية والحكومية فاختلاف نماذج الحكم (سعودي، إماراتي، قطري، كويتي، بحريني، عماني) في النهج السياسي والاستراتيجي يجعل أي قرارات خليجية جماعية صعبة التنفيذ.

- الهشاشة الأمنية الداخلية الاعتماد على التحالفات الثنائية والأطر الفردية بدل إطار أمني جماعي فأي أزمة محلية قد تتصاعد بسرعة إلى نزاع إقليمي، إذا لم يكن هناك تنسيق.
- التوترات الاجتماعية والديموغرافية فالفجوة السكانية بين المواطنين والمقيمين، التفاوت في توزيع الموارد والخدمات، والتحديات الشرعية والسياسية, يمكن أن تصبح مؤشرًا مبكرًا على نقاط الانكسار الداخلي.

ثالثًا: الربط بين المخاطر والتشظي

المخاطر الخارجية تزيد من الحاجة للتنسيق، بينما المخاطر الداخلية تعيق القدرة على التماسك وهذا هو السبب الرئيسي لبناء علاقات حمائية خارجية منها مطمئنة ومنها تحولت الى أداة إبتزاز سياسي وإقتصادي واضح تؤدي الى عدم الإستقلالية **وقد تجعل بعض هذه الدول تتأمر الى جاراتها بسبب مصالح الدول التي تؤمن الحمائية الخارجية.**

تفاعل النوعين يؤدي إلى نمط تشظي وظيفي حيث تصبح السياسات القطرية أداة حماية ذاتية معتمدة على الخارج أكثر من كونها جزءًا من نظام جماعي.

خلاصة الفصل

يبيّن هذا الفصل أن المخاطر الخليجية ليست مجرد أحداث عابرة، بل تحديات بنيوية مترابطة. استمرار هذه الاتجاهات، دون إطار أمني وسياسي جماعي، يعزز من قابلية التشظي ويجعل النظام الإقليمي أكثر هشاشة أمام الصدمات المستقبلية، سواء كانت أمنية، اقتصادية، أو اجتماعية.

الفصل الثاني: المخاطر المتصاعدة في البيئة الخليجية: من الضمان إلى الهشاشة

تمهيد الفصل

لا تنبع خطورة المرحلة الراهنة في الخليج من تعدد المخاطر بحد ذاته، بل من تزامنها وتفاعلها في لحظة واحدة، وفي ظل غياب آلية جماعية قادرة على إدارتها. فالمخاطر الحالية لا تعمل بشكل منفصل، بل تُراكم أثرها عبر ما يمكن تسميته بـ تأثير الضغط المتبادل، حيث يؤدي احتواء خطر ما إلى تفجير آخر، أو إلى نقل كلفته من دولة إلى أخرى داخل الإقليم.

أولًا: تراجع الضمانة الأميركية وإعادة تعريف الحماية

شكّلت الولايات المتحدة لعقود الركيزة الأمنية الأساسية للنظام الخليجي، ليس فقط عبر الوجود العسكري، بل من خلال وظيفة أعمق تمثّلت في ضمان توازن الردع ومنع الصراعات البينية. إلا أن السنوات الأخيرة كشفت تحوّلًا بنيويًا في الدور الأميركي، يمكن تلخيصه في ثلاث سمات رئيسية:

- الانتقال من الحماية إلى إدارة المخاطر فلم تعد واشنطن معنية بمنع الأزمات، بل بإدارتها ضمن حدود لا تهدد مصالحها المباشرة.
- تسييس الضمان الأمني حيث باتت الحماية مشروطة بسلوكيات سياسية واقتصادية محددة، ما حوّل الأمن من حق شبه ثابت إلى أداة ضغط.
- عدم اليقين الاستراتيجي فالتبدّل الحاد في السياسات بين الإدارات الأميركية خلق فراغًا إدراكيًا لدى دول الخليج، وجعل التخطيط طويل الأمد مسألة محفوفة بالمخاطر.

و هذا سيؤدي الى: استمرار التراجع دون بديل جماعي سيجعل هذه الدول تسعى إلى سباق لتحوّط أمني فردي، حيث تسعى كل دولة إلى بناء شبكتها الخاصة من التحالفات، على حساب التماسك الإقليمي.

ثانيًا: عسكرة التحالفات الجديدة بدل بنائها التعاوني

في مواجهة تراجع المظلة التقليدية، اتجهت بعض دول الخليج إلى تنويع شراكاتها الأمنية، غير أن هذا التنويع لم يؤدِّ إلى بناء منظومة أمن جماعي، بل إلى عسكرة العلاقات الثنائية.

وتتجلّى هذه الظاهرة في:

التركيز على الاتفاقات الدفاعية الثنائية فذهبت المملكة العربية السعودية الى خيار التحوط الإستراتيجي مع باكستان وبناء تفاهمات مع إيران التي كانت منذ ١٧٧٩ مصدر قلق سعودي ولكن الحاكمية الحقيقية لهذه التحالفات الجديدية هي الصين والمصالح الصينية.

توسيع التعاون الاستخباري خارج الأطر الخليجية

فتتجلى هذه الضاهرة:

من خلال التعاون الأمني بين الكيان الصهيوني والإمارات العربية المتحدة التي تشكل خطرا واضحا على كل الدول الخليجية وأهمها السعودية.

الاعتماد على الردع التقني (الدرون، الدفاع الجوي، الأمن السيبراني)

إسنادا على ما تقدم تظهر الإشكالية الأساسية:

هذه التحالفات لا تُنتج أمنًا إقليميًا، بل تخلق تفاوتًا في مستويات الحماية بين دول الخليج، ما يحوّل الخلل الأمني إلى مصدر توتر داخلي بدل أن يكون عامل ردع خارجي.

لذلك:

في حال حدوث أزمة إقليمية كبرى، ستكتشف دول الخليج أن هذه التحالفات غير مُلزِمة جماعيًا، وأنها لا تمنع انتقال الصراع داخل الإقليم.

ثالثًا: الاقتصاد كساحة تنافس لا كرافعة تكامل

لطالما اعتُبر الاقتصاد أحد أعمدة الاستقرار الخليجي، إلا أن التحولات الأخيرة تشير إلى انتقاله من مجال تعاون إلى ميدان تنافس استراتيجي.

مظاهر هذا التحول:

التنافس على جذب الاستثمارات بدل تنسيقها

صراع الموانئ والمراكز اللوجستية

سياسات طاقة غير منسّقة

تسييس سلاسل الإمداد

كل هذه الأسباب جعلتمن المخاطر بنيوية حين يصبح الاقتصاد أداة نفوذ، لذلك فإن أي صدمة مالية أو تذبذب في الأسواق قد يتحول إلى عامل تصعيد سياسي، لا إلى حافز للتكامل, وأدت الى إضعاف فكرة "المصلحة الخليجية المشتركة".

رابعًا: إسرائيل كفاعل مُخلخل للتوازنات الخليجية

لا تكمن خطورة دخول إسرائيل إلى المشهد الخليجي في التطبيع بحد ذاته، بل في الطريقة غير المتوازنة التي جرى بها هذا الانخراط وتكمن الخطورة في النقاط التالية:

- إسرائيل دخلت عبر قنوات أمنية لا سياسية
- أصبحت عنصرًا في حسابات الردع لا التسوية
- ساهمت في تعميق الفجوة بين دول الخليج بدل ردمها

من هنا نرى أن الخطر في هذه العلاقة تكمن في أن تحوّل إسرائيل إلى شريك أمني لبعض دول الخليج دون إطار جماعي، يُدخل الإقليم في معادلة أمن غير متناظرة، ويحوّل الخلافات الخليجية إلى نقاط استثمار خارجي.

والأخطر من ذلك:

أن تصبح إسرائيل عاملًا ضمنيًا في إعادة رسم موازين القوى داخل الخليج، لا مجرد شريك خارجي.

خلاصة الفصل

تُظهر المخاطر المتصاعدة أن الخليج لم يعد يواجه تهديدًا واحدًا يمكن احتواؤه، بل شبكة تهديدات متداخلة، يتغذّى كل منها على ضعف الآخر, وفي غياب رؤية جماعية لإدارة هذه المخاطر، يتحول التنوّع في السياسات إلى تشظٍّ وظيفي، ويصبح الاستقرار نفسه حالة مؤقتة قابلة للانكسار.

الفصل الثالث: لحظة الانكسار المحتملة: متى يتحول التشظي إلى أزمة؟

تمهيد الفصل

التشظي الخليجي لم يعد حالة عابرة ناتجة عن ظرف سياسي أو خلاف قيادي، بل أصبح بنية تفاعلية جديدة تُدار فيها العلاقات على أساس التنافس، لا التضامن. ومع استمرار المخاطر المتصاعدة، يتحول هذا التشظي من عامل إضعاف داخلي إلى مُضاعِف تهديد خارجي، يجعل الإقليم أكثر قابلية للاختراق وأقل قدرة على الرد الجماعي.

لا تتحول النظم الإقليمية إلى أزمات شاملة بفعل عامل واحد، بل نتيجة تراكم اختلالات تصل في لحظة ما إلى نقطة لا يعود فيها التوازن الهش قادرًا على امتصاص الصدمات. وفي الحالة الخليجية، لا تكمن الخطورة في وجود الخلافات أو التنافس، بل في غياب آلية احتواء جماعية قادرة على منع انتقال التشظي من مستوى إداري–سياسي إلى مستوى أمني–استراتيجي.

ينطلق هذا الفصل من سؤال مركزي:

ما الذي قد يدفع النظام الخليجي من حالة التشظي المُدار إلى لحظة انكسار فعلية؟

أولًا: الصدمة الأمنية الإقليمية

تمثل الصدمة الأمنية أحد أكثر السيناريوهات ترجيحًا لتحفيز الانكسار.

أشكال الصدمة المحتملة:

مواجهة عسكرية إقليمية واسعة (مباشرة أو بالوكالة) في ظل الصراع الدولي على مصادر الطاقة تجعل من منطقة الخليج إحدى أهم بؤر الصراع وما يمثله الكيان الصهيوني من خطر بعد إعلانها عن نيتها بإقامة دولة إسرائيل الكبرى أهم تهديد لهذه الدول وخصوصا في ظل الإنقسام الحاصل وتعدد التحالفات التي تجعل من بعض الدول غير معنية بهذا الصراع.

تصعيد غير مضبوط في مسرح بحري وخصوصا في ظل الصراع الدولي على سلاسل التوريد العالمية وبهذه الحالة يعتبر الخليج منطقة حيوية جدا بسبب المشاطئة على البحر الأحمر, ويظهر هذا الصراع جليا في باب المندب وأرض الصومال والسودان وتشارك دول الخليج به كل حسب رؤيته.

استهداف بنية تحتية حيوية (طاقة، موانئ، اتصالات)

في ظل التشظي تكمن الخطورة الموقف بأنه لن يكون الرد جماعيًا، بل متفاوتًا ومتناقضًا، ما يفتح المجال أمام:

اصطفافات خليجية متعارضة

تباين في مستويات التصعيد

استدعاء أطراف خارجية بطرق متباينة

مما يفسح المجال للكيان الصهيوني ودولا اخرى غالبا ما تكون متباينة في الأهداف والمصالح للدخول المباشر الى منطقة الخليج بطريقة شرعية ليكون نتيجته تحوّل الأزمة من تهديد خارجي إلى أزمة ثقة داخلية.

ثانيًا: الانكسار الاقتصادي العابر للحدود

يُعد الاقتصاد الخليجي مترابطًا ظاهريًا، لكنه في الواقع مفتقر لآليات حماية جماعية.

أسباب الانكسار لأسباب إقتصادية:

هبوط حاد في أسواق الطاقة

أزمة مالية إقليمية مفاجئة

انهيار مشروع اقتصادي عابر للحدود

اضطراب حاد في سلاسل الإمداد

في غياب التنسيق، ستلجأ كل دولة إلى حماية نفسها أولًا، حتى لو كان ذلك على حساب استقرار الإقليم ككل.

فتكون النتيجة:

انتقال الاقتصاد من عنصر استقرار إلى محفّز للتوتر السياسي.

ثالثًا: التحول الجذري في الموقف الأميركي

يشكّل الموقف الأميركي عامل ترجيح حاسم في استقرار الخليج وخصوا بعد صدور إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية الجديدية في ٦ كانون الأول سنة ٢٠٢٥ والتي قللت من أهمية الوقود الأحفوري في منطقة الخليجوهذا التحول يجعل من دول الخليج منطقة هامشية في الإستراتيجيات الأمريكية وهو تحول خطيروتكمن الخطورة في الأمور التالي:.

- انسحاب أو تقليص أمني مفاجئ.
- إعادة تعريف الحلفاء والأولويات.
- ربط الأمن بشروط سياسية قاسية كإنهاء القضية الفلسطنية أو الدخول في الإتفاقيات الإبراهيمية مع الكيان الصهيوني.
- تفويض أطراف إقليمية أخرى بأدوار أمنية والدور الأبرز سيكون للكيان الصهيوني بشكل واضح وهذا يعطيه قدرة للتحكم بمفاصل الخليج كافة.

وهذا سيؤدي الى:

أي تحول مفاجئ دون بديل خليجي جماعي سيُجبر الدول على إعادة تموضع فردي سريع، بما يحمله من مخاطر سوء التقدير.

رابعًا: الاختراق الخارجي للتناقضات الخليجية

كل تشظٍ داخلي يُغري القوى الخارجية بالاستثمار فيه.

أشكال الاختراق:

- إستغلال الخلافات داخل بعض الدول لإحداث إنقلابات تؤدي الى السيطرة الكاملة على دول الخليج وأهم دول الخليج لديها من الخلافات الداخلية ليها خلافات بين أقطاب الحكم داخل العوائل الحاكمة.
- توظيف الخلافات بين دول الخليج في صفقات أمنية.
- دعم أطراف خليجية ضد أخرى بشكل غير مباشر.
- استخدام التحالفات الثنائية لتغيير موازين القوى الداخلية.

وهذا سيؤدي الى:

تحول الخلاف الخليجي إلى ساحة تنافس بين قوى خارجية، بما يفقد الإقليم قراره الذاتي.

خامسًا: الفشل المؤسسي كنقطة الانكسار الصامتة

أحيانًا لا يأتي الانكسار عبر حدث دراماتيكي، بل عبر تعطّل بطيء للمؤسسات.

مؤشرات الانكسار المؤسسي:

فقدان الثقة بآليات التنسيق

تعطيل دائم للقرارات المشتركة

لجوء متزايد للأطر البديلة

تهميش مجلس التعاون عمليًا

خلاصة الفصل

تشير المعطيات إلى أن الخليج لا يقف على حافة الانكسار بعد، لكنه يقترب من منطقة الخطر الاستراتيجي، حيث يمكن لصدمة واحدة غير مُدارة أن تحوّل التشظي القائم إلى أزمة شاملة, إن خطورة هذه اللحظة لا تكمن في حجم الصدمة المحتملة، بل في ضعف القدرة الجماعية على الاستجابة، ما يجعل أي حدث كبير مرشحًا لتجاوز حدوده الطبيعية والانزلاق نحو إعادة تشكيل قسرية للنظام الإقليمي الخليج بحسب مصالح القوى الضامنة للأمن الخليجي الجديدة.

الفصل الرابع: السيناريوهات المستقبلية للنظام الإقليمي الخليجي

تمهيد الفصل

يعطي التنافس الحاصل ما بين دول الخليج وخصوصا بين دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية إنطباعا بأن هذا التنافس سيتحول الى صراع واضح المعالم وما حصل على أرض اليمن هو جزء من مشهد التصادم وليس التكامل كما كان سابقا ولكن الخطورة تكمن في كيفية إدارة الصراع وهوية المدير الخفي لهذا التصادم.

لا يفترض التحليل الاستشرافي مسارًا واحدًا حتميًا للمستقبل، بل ينطلق من تفاعل الاتجاهات الراهنة مع قرارات الفاعلين. وفي الحالة الخليجية، تتراوح المسارات المحتملة بين احتواء التشظي ضمن حدود مُدارة، وبين تحوله إلى أزمة بنيوية تعيد تشكيل النظام الإقليمي بصورة قسرية. وتعرض هذه الدراسة أربعة

سيناريوهات رئيسية، تختلف في مستويات المخاطر والكلفة، لكنها تشترك في كونها نتاجًا مباشرًا لاستمرار الاتجاهات الحالية.

السيناريو الأول: تشظي مُدار (الاستقرار الهش)

(السيناريو المرجّح)

الوصف

يستمر النظام الخليجي في العمل ضمن حالة من التباين السياسي والتنافس الاقتصادي، دون انزلاق إلى صدامات مباشرة, تُدار الخلافات عبر قنوات غير مؤسسية، وتُحتوى الأزمات بشكل ظرفي ولكن في هذه الحالة تستوجب تغيير أحد المتنافسين على إدارة الملفات الخليجية إما الأمير محمد بن سلمان وأما محمد بن زايد

والترجيح هنا أن يكون التغيير في إدارة الخليج على حساب الأمير محمد بن سلمان بسبب الضروف الخاصة بالعائلة المالكة وقدرة محمد بن زايد على التدخل مع باقي الأمراء للإطاحة به مدعوما بالمخابرات الإسرائيلية والأمريكية وهذا بسبب محاولة تفلت السعودي من العبائة الأمريكية.

شروط التحقق

غياب صدمات أمنية كبرى

استمرار الانخراط الأميركي ولو بشكل محدود

قدرة الدول الكبرى في الخليج على ضبط التنافس

أولوية الاستقرار الداخلي على التصعيد الخارجي

المؤشرات

قمم خليجية شكلية بلا قرارات ملزمة

تنامي الترتيبات الثنائية

خطاب تهدئة مع سياسات متناقضة

النتائج:

استقرار ظاهري

تآكل بطيء للتماسك

هشاشة عالية أمام أي صدمة

ولكن هذا السيناريو يؤجل الأزمة ولا يمنعها.

السيناريو الثاني: توازن تنافسي بارد

(تصعيد بلا مواجهة مباشرة)

الوصف

يتحوّل التنافس الخليجي إلى حالة أكثر وضوحًا، مع سباق نفوذ اقتصادي وأمني، وتوظيف التحالفات الخارجية لتعزيز المواقع القطرية.

شروط التحقق

تصاعد التنافس الاقتصادي

غموض أميركي متزايد

فشل الوساطات الداخلية

المؤشرات

حملات نفوذ ناعمة متبادلة

تضارب سياسات الطاقة والتجارة

اصطفافات إقليمية غير معلنة

النتائج

ارتفاع الكلفة الاقتصادية

انعدام الثقة الاستراتيجية

تزايد فرص سوء التقدير

وهذا يؤدي الى التوازن البارد قابل للانفجار عند أول اختبار حقيقي.

السيناريو الثالث: تفكك أمني وظيفي

(سيناريو الخطر العالي)

الوصف

يفقد النظام الخليجي قدرته على إنتاج الأمن الجماعي، وتتحول كل دولة إلى وحدة أمنية مستقلة تعتمد على تحالفاتها الخاصة.

شروط التحقق

صدمة أمنية غير مُدارة

انسحاب أو إعادة تموضع أميركي حاد

فشل كامل للأطر المؤسسية

المؤشرات

طلب ضمانات أمنية منفردة

عسكرة متزايدة للسياسات الخارجية

غياب أي موقف خليجي موحد في الأزمات

النتائج

اختراق خارجي واسع

هشاشة ردعية

ارتفاع احتمالات الصدام غير المقصود

هنا يتحول الخليج من نظام إقليمي إلى مساحة تنافس مفتوحة.

السيناريو الرابع: إعادة تماسك قسرية بعد صدمة كبرى

(السيناريو الأقل احتمالًا والأعلى كلفة)

الوصف

تؤدي صدمة كبرى (أمنية أو اقتصادية) إلى فرض مسار تماسك جديد، ليس عبر التوافق بل عبر الضرورة الوجودية.

شروط التحقق

أزمة تهدد بقاء الاستقرار الإقليمي

إدراك جماعي متأخر لحجم الخطر

تدخل خارجي ضاغط لإعادة التنظيم

المؤشرات

قمم طارئة بقرارات ملزمة

إعادة تعريف الأولويات الأمنية

تنازلات سيادية متبادلة

النتائج

تماسك مؤقت

كلفة سياسية واقتصادية عالية

نظام خليجي مختلف عمّا كان

المفارقة: الاستقرار يأتي هنا بعد دفع أثمان باهظة كان يمكن تفاديها.

خلاصة السيناريوهات

تُظهر السيناريوهات أن مستقبل الخليج لا يتجه بالضرورة نحو الانهيار، لكنه يتحرك ضمن منطقة خطر متصاعدة، حيث يصبح الاستقرار مرهونًا بقدرة الدول على كبح منطق التنافس قبل تحوله إلى بنية دائمة. وكلما تأخر الانتقال من إدارة الخلاف إلى معالجته، ارتفعت كلفة أي مسار تصحيحي لاحق.

الخاتمة

الخليج أمام اختبار التماسك: تحذير أخير قبل الانكسار

تُظهر هذه الدراسة أن النظام الإقليمي الخليجي يمرّ بمرحلة انتقالية دقيقة، لم تعد فيها المخاطر الخارجية وحدها مصدر التهديد الأساسي، بل بات التفاعل غير المنضبط بين هذه المخاطر والتناقضات الداخلية هو العامل الأكثر خطورة. فالتشظي الذي يتبدّى اليوم في السياسات والمواقف لا يمكن اختزاله بخلافات ظرفية أو تباينات تكتيكية، بل يعكس تحوّلًا أعمق في منطق إدارة الأمن والمصالح داخل الإقليم.

لقد بيّن التحليل أن دول الخليج انتقلت، خلال السنوات الأخيرة، من نموذج يعتمد على الحد الأدنى من التوافق الجماعي، إلى نموذج يقوم على تعظيم المكاسب القُطرية والتحالفات المرنة، في ظل غياب إطار أمني جامع قادر على احتواء الأزمات. هذا التحول، وإن وفّر لبعض الدول هامش حركة أوسع على المدى القصير، إلا أنه يُراكم كلفة استراتيجية عالية، تتمثّل في إضعاف الردع الجماعي، وتآكل الثقة المتبادلة، وزيادة قابلية الإقليم للاختراق الخارجي.

وتكمن خطورة اللحظة الراهنة في أن الاستقرار الخليجي لم يعد نتاج توازن متين، بل نتيجة إدارة حذرة للتوترات، وهي مقاربة قابلة للانهيار عند أول صدمة غير محسوبة. فالسيناريوهات التي عرضتها الدراسة تشير

وتكمن خطورة اللحظة الراهنة في أن الاستقرار الخليجي لم يعد نتاج توازن متين، بل نتيجة إدارة حذرة للتوترات، وهي مقاربة قابلة للانهيار عند أول صدمة غير محسوبة. فالسيناريوهات التي عرضتها الدراسة

تشير إلى أن استمرار المسار الحالي سيُبقي الخليج ضمن منطقة هشّة، حيث لا يكون السؤال ما إذا كانت الأزمة ستقع، بل متى وبأي كلفة.

وعليه، فإن التحذير المركزي الذي تخلص إليه هذه الدراسة يتمثل في أن تجاهل مؤشرات التشظي البنيوي، والاستمرار في التعامل معها كخلافات قابلة للاحتواء، قد يدفع النظام الخليجي نحو لحظة انكسار يصعب بعدها استعادة التماسك دون أثمان سياسية وأمنية واقتصادية باهظة. إن غياب القرار الجماعي اليوم لا يعني غياب القرار غدًا، بل قد يعني فرضه تحت ضغط الأزمات بدل صياغته بإرادة ذاتية.

ختامًا، لا تدّعي هذه الدراسة أن الخليج يقف على حافة الانهيار، لكنها تؤكد أنه يقف أمام اختبار تاريخي للتماسك. فإما أن يُعاد تعريف الأمن الخليجي بوصفه مصلحة جماعية لا يمكن تفكيكها إلى سياسات منفردة، أو أن يتحول التشظي الراهن إلى سمة دائمة في نظام إقليمي يفقد تدريجيًا قدرته على حماية نفسه وصناعة مستقبله.

المراجع الأكاديمية :

Barry Buzan & Ole Wæver

Regions and Powers: The Structure of International Security

The Third World Security Predicament

International Relations of the Middle East

Oxford University Press, 2020.

مراجع عن الخليج والنظام الإقليمي:

Gerd Nonneman

Kristian Coates Ulrichsen

The Gulf States in International Political Economy

Palgrave Macmillan, 2016.

Mehran Kamrava

Qatar and the Gulf Crisis

Oxford University Press, 2019.

F. Gregory Gause III

The International Relations of the Persian Gulf

Cambridge University Press, 2010.

مراجع عن الأمن الخليجي والتحالفات:

Yoel Guzansky & Ofir Winter

Israel and the Gulf States: Toward a New Regional Order

Palgrave Macmillan, 2023.

Marc Lynch

The New Arab Wars

PublicAffairs, 2016.

Abdulkhaleq Abdulla

مقالات مختارة حول التحولات الخليجية

(مراكز دراسات خليجية)

◆مراجع عربية مهمة

عبد الإله بلقزيز

الدولة والمجتمع في الخليج العربي

مركز دراسات الوحدة العربية

مجموعة باحثين

الخليج في زمن التحولات الكبرى

مركز الجزيرة للدراسات

تقارير:

مركز كارنيغي للشرق الأوسط

المعهد الملكي للشؤون الدولية (Chatham House)

مركز الدراسات والأبحاث الأنتروستراتيجية

هو أول مركز من نوعه في لبنان، وفي العالم العربي، لجهة طبيعة معالجة موضوعاته، حيث يقوم على المزاوجة بين النظريات التفسيرية في العلوم السياسية والعلاقات الدولية وقواعد "الأنتروستراتيجيا" التي أسسها القيمون على المركز، كمنظور جديد لتفسير واستقراء الأحداث السياسية والاجتماعية الدولية.

يعمل المركز كقاعدة إنذار مبكر يستبق التفاعلات الدولية قبل حدوثها، من خلال استقراءه للبيئة الاستراتيجية للتكتلات الأقليمية والدولية ودراستها وتحليلها وتوقع نتائجها.

للتواصل:

- هاتف 0096170122332
- بريد الكتروني info@caslb.com

Copyright 2023, All Rights Reserved | I.T.S ©